الوحدة اليمنية في عالم متعدد المرجعيات

أحمد الحبيشي

ما من شك في أن تزامن إعلان قيام الوحدة مع التحول نحو الديمقراطية التعددية شكل إسهاماً يمنياً متميزاً في إثراء الجدل الذي ساد في أوساط النخب السياسية والفكرية العربية خلال الثمانينات، حول إشكاليات تحقيق الوحدة العربية وحاجة المجتمع العربي للديمقراطية ، بعد أن وصلت مسيرة الكفاح التحرري الوطني ضد الاستعمار الأجنبي إلى إقامة دول مستقلة ومنكفئة ضمن أطر قطرية ضيقة، وغياب الحريات الديمقراطية والحقوق المدنية فيها، وما ترتب على ذلك من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية حالت دون تطور المجتمع العربي الذي أصبح عاجزاً عن الاستجابة لتحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي والانتقال إلى الديمقراطية والتفاعل مع متغيرات الحقبة الجديدة من عصرنا.

ربما يكون هناك قدر كبير من الحقيقة في وجهة النظر التي لا تفصل ما حدث في اليمن يوم 22 مايو 1990م، عن تأثيرات المتغيرات الإقليمية والعالمية على اليمن باعتباره جزءًا من العالم.. لكن أهم ما يمكن ملاحظته في هذا الجانب هو علاقة النموذجين السوفيتي والصيني في ذروة تأزُّمهما وتحولّهما أواخر الثمانينات، بإشكاليات الفكر السياسي العربي التي لا يمكن فهم التباينات بين طرائق تفكير وعمل الأحزاب السياسية اليمنية بمعزل عنها.

كان العالم العربي ينقسم إلى مرجعيتين رئيسيتين في المسائل التي تتعلق بالدولة والسلطة والمجتمع المدني، بصرف النظر عن بعض التنويعات التي كانت تتم على هامش كل من هاتين المرجعيتين دون أن تشكل إضافة حقيقية لها أو تميزاً عنها.

أخذت المرجعية الأولى بنموذج رأسمالية الدولة من خلال اقتصاد متعدد الأنماط يسعى إلى تحقيق (تنمية وطنية مستقلة) تحقق العدالة الاجتماعية في الإنتاج والتوزيع ، ضمن أفق طوباوي يتطلّع إلى التحرر الاقتصادي من التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي.. وهذا النموذج لا يختلف في جوهره عن النموذج الاشتراكي الذي أخذ به الاتحاد السوفيتي والصين وبلدان أخرى، حيث يرى نقاد هذا النموذج أمثال د. سمير أمين أنه لا يعدو أن يكون سوى رأسمالية دولة انحرفت عن قوانينها الموضوعية، وعندما عجزت عن مواصلة الانحراف عن مسارها الموضوعي التاريخي ، عادت إلى تشغيل آليات السوق باعتبارها قوانين أساسية لأي تطور رأسمالي.

في الاتجاه الآخر أخذت المرجعية الثانية بنموذج الاقتصاد المفتوح مع مصادرة تامة أو تضييق واسع أو نسبي للحريات السياسية والمدنية، الأمر الذي أوصل العملية الاقتصادية إلى مستوى لم يعد معه الاقتصاد قادراً على مواصلة النمو الطبيعي بدون مشاركة فاعلة من المجتمع المدني الذي أصبح ملحقاً بالدولة.

ولما كان اقتصاد السوق المفتوح لا ينمو خارج إطار قوانينه الأساسية، فإن الحرية السياسية هي أحد تجليات هذه القوانين.. ولذلك يربط الاقتصاد السياسي للرأسمالية بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية.. وعلى العكس من ذلك يضع الاقتصاد السياسي للاشتراكية أو ما تسمى بنظرية التنمية المستقلة ، قيوداً على الحرية الاقتصادية والحرية السياسية بشكل عضوي، الأمر الذي يفسر اختلاف وظائف الدولة والنخب الحاكمة في العمليتين السياسية والاقتصادية.

في هذا الإطار أنقسم العالم العربي سياسياً واقتصادياً إلى نموذجين مختلفين في أسلوب تدخل الدولة، ومقدار الحرية المتاحة في العملية الاقتصادية، ولكنهما متقاطعان عند نقطة مشتركة في أسلوب التعاطي مع الحرية السياسية.

ولئن كانت الدول العربية التي أخذت بنموذج الاقتصاد الاشتراكي الموجه إعتمدت نظام الحزب الواحد والفكر الواحد على صعيد الممارسة السياسية، فإن الدول العربية التي أخذت بنموذج الاقتصاد الحر ، توزّعت بين نظم تُحرّم التعددية الحزبية والفكرية، ونظم تنطوي على أشكال متنوعة من الحريات المقيدة أو النسبية مثل لبنان، الكويت، السودان قبل انقلاب الجبهة الإسلامية، المغرب، تونس والشطر الشمالي من اليمن بعد تأسيس المؤتمر الشعبي العام عام 1982م.

لا أستبعد أن يختلف معي البعض ممن يرون أن تجربة المؤتمر الشعبي العام لا تُعطي كاتب هذه السطور الحق في وضع الشطر الشمالي من اليمن قبل الوحدة ضمن منظومة الدول العربية التي أخذت بالاقتصاد الحر، وأتاحت قدراً من الحريات السياسية النسبية.. لكن هؤلاء لن يستطيعوا إقناعنا بأن الشطر الشمالي من اليمن كان ينتمي إلى مجموعة الدول التي أخذت بنظام الاقتصاد الحر و صادرت في الوقت نفسه كل أشكال الحريات السياسية والنقابية.. بل إننا نزعم بأن النظام السياسي والاقتصادي في الشطر الشمالي من اليمن، كان تنويعاً على هامش النموذجين الرئيسيين اللذين سادا العالم العربي قبل الوحدة، بمعنى أنه كان نظاماً اقتصادياً موجهاً ومخططاً ومتعدد الأنماط التي تتساوق بين رأسمالية الدولة والقطاع المختلط والقطاع الخاص، فيما كان على الصعيد السياسي يتيح قدراً نسبياً ومقيداً من الحريات السياسية والحقوق المدنية.

صحيح أنه كان لا يسمح بحرية العمل الحزبي، لكنه كان يتعامل مع التعددية الحزبية بوسائل أخرى، بدءاً بتشكيل لجنة الحوار الوطني التي ضمت خمسين من قادة ورموز الأحزاب السياسية والتيارات الفكرية المختلفة، مروراً بوجود هامش انتخابي لمنظمات المجتمع المدني ، وانتهاءً بتأسيس المؤتمر الشعبي العام عام 1982م الذي كان بمثابة التنظيم السياسي الوحيد المسموح له بالعمل السياسي، لكنه لم يكن يشبه أياً من نظم الحزب الواحد التي هيمنت عليها نخب عقائدية صارمة كانت وظيفتها الأساسية حراسة أيديولوجيا شمولية (قومية أو دينية أو طبقية) ذات بعد واحد، وقمع الأفكار والآراء المغايرة.

ما من شك في أن العقدين الأخيرين من القرن الماضي شهدا تحولات جذرية وصلت ذروتها في سقوط جدار برلين وإنهيار الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية التي كانت ترمز إلى انقسام العالم بشكل متواز، ووجود عالم ثالث بينهما، وقد أدت تلك التحولات إلى تغيير جذري في منظومة العلاقات الدولية والبنى السياسية والاقتصادية والمفاهيم والأفكار التي كان لها دور بارز في تسويق وتبرير العديد من نظم الحكم ونماذج إدارة السياسة والاقتصاد والثقافة التي كانت تستمد شرعيتها ومحدداتها من البيئة العالمية تحت تأثير أحداث وتحولات النصف الأول من القرن العشرين ، والحرب الباردة في النصف الثاني منه.

صحيح أن المتغيرات السياسية والاقتصادية التي حدثت أواخر القرن العشرين تزامنت مع حدوث انعطاف جذري في حركة الفتوحات العلمية التي نهضت بها الثورة الصناعية الثالثة، ووصلت ذروتها في بروز منظومة مترابطة من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، التي أفسحت الطريق لولادة نظام اقتصادي عالمي جديد يتشكل اليوم في بيئة تاريخية جديدة تتسم بتزايد الميول الموضوعية الرامية إلى توظيف المنجزات والفتوحات اللامتناهية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، باتجاه إزالة الحدود والحواجز التي تحول دون حرية الانتقال الفوري لرؤوس الأموال والمنتجات والمعلومات عبر العالم، وتشكيل نظام عالمي متكامل للإنتاج والتبادل والتسويق، وإعادة تنظيم الجغرافيا السياسية بما يؤدي إلى إحلال النشاط الاقتصادي الضخم للكارتيلات عابرة الحدود والقارات محل النشاط الاقتصادي للدول القومية، وما يترتب على ذلك من حاجة النظام الاقتصادي العالمي الجديد لأجندة ليبرالية جديدة تتجه نحو الخصخصة وخفض الإنفاق الحكومي وتحرير التشريعات التي تحول دون حرية التجارة العالمية، الأمر الذي يتطلب تغييراً مماثلاً في مجال إعادة بناء المجال السياسي على المستوى الكوني.

مما له دلالة عميقة أن تتزامن هذه التحولات مع صعود الليبرالية الجديدة التي بدأت في أهم مركزين للثورة الصناعية الثالثة، وهما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينات أثناء فترة حكم مارجريت تاتشر ورونالد ريجان، ما أدى إلى اكتساب الفلسفة الليبرالية الجديدة قوة دفع أكبر باتجاه إحياء المبادئ الكلاسيكية لاقتصاد السوق وإضفاء بعد كوني عليها بواسطة الاستفادة من دور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الضغط الفوري على الزمان والمكان.

الثابت أن هذه التحولات أدت إلى انتشار رياح التحول من الشمولية إلى الديمقراطية، ومن المبادئ الكينزية التي أفسحت المجال لتدخل الدولة في ضبط وتوجيه آليات السوق، إلى الإفراط في إطلاق ميكانيزمات الحرية لقوى السوق بكل مفاعيلها السياسية والاقتصادية والثقافية على نطاق كوني.

بيد أن طريقة استجابة العالم العربي – واليمن جزء منه– لهذه التحديات كانت تختلف من بلد لأخر تبعاً للبيئة السياسية والثقافية المحلية.. فثمة بلدان عربية تعتمد على الاقتصاد المفتوح مثل السعودية ودول الخليج ابتكرت أشكالاً متفاوتة من الاستجابة لهذه التحديات من خلال إدخال بنى سياسية جديدة إلى هياكل الدولة بهدف توسيع دائرة المشاركة وتنويع النخب العاملة في مجال السياسة بالإضافة إلى تخفيف حدة الشمولية الفكرية والثقافية بواسطة إطلاق بعض ميكانيزمات الحرية الإعلامية التي أخذت مداها عبر إطلاق شبكات تلفزيونية فضائية متطورة وملتزمة بالمعايير العالمية للحرية الإعلامية، وتحويل أسواقها الداخلية إلى مجال مفتوح لإصدارات صحفية سعودية وخليجية ليبرالية في الخارج، بالإضافة إلى توسيع هامش الحرية نسبياً للصحف الصادرة في الداخل.

أما البلدان العربية الأخرى فيمكن التمييز فيها بين نموذجين من الإستجابة لهذه التحديات.. فقد كان عصياً على بعض الدول العربية إدخال أي إصلاحات تحقق اختراقاً حقيقياً للشمولية وانتقالاً هادئاً إلى الديمقراطية التعددية في نظمها التي تبنت مشاريع ثورية طوباوية، والتزمت إيديولوجيا شمولية ذات تعاليم كلية وصارمة سواء كانت قومية أو طبقية أو دينية مثل سوريا والعراق والشطر الجنوبي من اليمن وسودان الجبهة الإسلامية في عهد الترابي، بينما تمكنت بلدان عربية أخرى من الاستجابة التدريجية لتحديات الديمقراطية بأقل قدر من الضغوط الداخلية والموانع الذاتية مثل الأردن والكويت وموريتانيا والجزائر وتونس ومصر واليمن الشمالي بصرف النظر عن أشكال ومستويات هذه الإستجابة حيث شهدت هذه البلدان في أواخر الثمانينات ميولاً وتوجهات لتوسيع دائرة المشاركة السياسية عبر جرعات متفاوتة من الحريات التي شملت إصدار الصحف وتشكيل الأحزاب وإجراء انتخابات عامة.

دشّن يوم الثاني والعشرين من مايو 1990م بداية عهد تاريخي جديد في مسار الحركة الوطنية اليمنية المعاصرة للشعب اليمني، إذ جاء الإعلان عن قيام الجمهورية اليمنية لينهي عقوداً من التجزئة والتشطير والتوترات الداخلية التي تركت ظلالاً ثقيلة على شكل ومضمون الحراك السياسي والاقتصادي والفكري والثقافي للمجتمع اليمني.

نقلاً عن/صحيفة 26 سبتمبر

عبدالله باذيب .. ولا نامت أعين السماسرة

أحسن الزملاء في صحيفة 14 أكتوبر وهم يمتشقون من مكتبة الفكر الثوري الوحدوي الخالد مادة صحفية كتبها علم يمني وحدوي ثوري حر، عاصر ازمنة الاستعمار وتصدى لدهاقنة التآمر وعانى ما عاناه الشرفاء الاحرار من الاضطهاد والتعسف والإبعاد والمحاكمات، ورغم ذلك لم يخفت صوته الصادح بروح الثورة وصدق الولاء والانتماء للأرض اليمنية الحرة المستقلة الموحدة والشعب الثائر المتطلع الى التحرر والاستقلال والوحدة.

رحم الله العلم المفكر والأديب الثائر والكاتب الوحدوي المناضل الاستاذ عبدالله باذيب الذي كانت كتاباته الحرة صرخات هادرة في وجوه الطغاة والمستعمرين واذيالهم المتآمرين وأشباه الرجال ممن ركبوا موجات الخيانة والمتاجرة بقضايا الوطن، واعلنوا عن انفسهم

أحمد غيلان

سماسرة منذ ايام الثورة الاولى حينما اطلوا برؤوسهم جرذانا لاتجيد سوى اعمال الطابور الخامس.

رحم الله باذيب ورفاقه الذين وضعوا رؤوسهم على اكفهم وهم يجابهون اطماع المستعمر ومؤامرات المتآمرين الحاقدين الذين باعوا انفسهم للغزاة قبل ان يحاولوا عرض الوطن وقضيته واستقلاله ووحدته واهداف مناضليه في سوق النخاسة الذي آوتهم دهاليزه وكواليس نخاسيه داخل وخارج الوطن.

رحم الله الاستاذ باذيب وهو يلقي في وجوه اولئك الكهنة صيحاته الوطنية الوحدوية العظيمة المجلجلة التي فضحت نوايا واهداف المتنطعين وكشفت زيف المخادعين وخيانة الخونة، وهتكت الاستار والاقنعة السوداء عن وجوه المرتزقة والمتاجرين بنضالات الشعب ودماء الشهداء وارواح الابطال النبلاء، وتطلعات ثوار اليمن وصناع مجد اليمن وعشاق الثورة والحرية والوحدة والانعتاق ..

رحم الله الاستاذ المناضل الوحدوي الحر عبدالله باذيب وقوافل الثوار الاحرار الوحدويين الذين احبطوا دسائس المندسين وساروا على درب الثورة والوحدة وروووا بدمائهم الزكية جذور الثورة، وصنعوا بنضالاتهم ايام الخلاص، وزرعوا مغارس العزة واحتضنوا اليمن ارضا موحدة وشعبا متحررا وتطلعا ممتدا من اعماق الارض وجذور التاريخ والجغرافيا الى بواسق ازمنة التحرر والتوحد والعزة والكرامة.

رحم الله استاذنا الذي رحل عنا جسده وظلت روحه خالدة في وجدان كل وحدوي ثائر حر شريف مثلما ظلت ولاتزال ابداعاته وصرخاته الوحدوية تجلجل كالرعد في اسماع بقايا المتسلقين وفضلات عهود السماسرة.

رحم الله باذيب ونسأل الله الرحمة والعافية والصلاح لاولئك الذين يحاولون ان يدسوا رؤوسهم في التراب كي لايسمعون صوت باذيب والمئات من رفاقه الذين بحت اصواتهم اليوم وهم يصرخون في وجه اناس ركبوا موجة انحراف اساءت لنضالات الشرفاء .. وتكاد تلطخ صفحات تاريخ مشرق لمراحل نضالية لاتستحق ان تلطخ او تشوه بأيادي ومواقف اصحابها او من يدعون ان لهم شرف الاسهام في نقش احرفها وكلماتها ومواقفها.

رحم الله استاذنا باذيب ولا نامت اعين الوقحين الذين مازالوا يجترون اوهام التآمر والتسلط والمتاجرة بالوطن وقضاياه وأوجاعه ونضالات ابنائه.

رحم الله الاستاذ باذيب القلم الحر الثائر الشجاع الذي شخص المؤامرة والمتآمرين وسمى الاشياء والمواقف والشخوص والتصرفات بما يليق بها من التسميات بحس وطني تجاوز الزمان والمكان وصنمية الاصنام.

وشكرا لـ (14 أكتوبر) وهي تحاول ان تذكرنا بتلك المواقف التي تخلد الرجال.

حصاد المراجعات بعد عشر سنوات

مضت عشر سنوات كاملة على بدء المراجعات التي أعلنتها الجماعة الإسلامية المصرية في يوليو 1997. وكما هو معلوم فإن الجماعة الإسلامية كانت الفصيل الذي مثّل التحدي الأكبر للنظام السياسي المصري منذ مطلع التسعينيات، فمعظم أعمال العنف التي شهدتها البلاد قامت بها تلك الجماعة، وجاءت المراجعات لتغلق باب العنف كاختيار وفعل رئيسي لتلك الجماعة، وتفتح الباب واسعا أمام عودتها لمرفئها الأول الدعوي والتربوي.

فالجماعة الإسلامية التي تأسست في الصعيد وتأثرت ببيئته بدأت دعوية تربوية، ودخل مشروع العنف عليها من خارجها، فلم يكن هذا المشروع جزءا من خطتها الرئيسية، ولكنها اتجهت إليه فيما بعد بتأثير تنظيم الجهاد الذي تعود جذور نشأته لمنطقة الدلتا في بحري، خاصة مدنه الرئيسية الكبري (القاهرة والإسكندرية).

إغراء العنف

وكما هو معلوم فإن للعنف قطبا جاذبا وإغراءً قد لا يدافَع، فهو سبيل سريع فيما يبدو لتحقيق بعض الأهداف وإنجازها، ومن ثم رأى التيار الجهادي في نهاية الثمانينيات أن العنف والقوة هما سبيل تحقيق أهدافه.

وقتل السادات (الرئيس المصري السابق) وقتها، ولكن هدف التغيير وإقامة الدولة الإسلامية لم يتحقق، ومن هنا بدا أن عملية التغيير أعمق وأوسع من مجرد تغيير الأشخاص القابعين على كراسي السلطة، كما بدا أن إدارة المجتمعات وحكمها ليس أمرا سهلاً، ولكنه عملية في غاية التعقيد. صحيح أن تصور التيار الجهادي وقتها كان يتلخص في تسليم مؤسسات الدولة لبعض الموثوق فيهم من العلماء والمشايخ، ولكن لم تكن لديهم صورة واضحة عن السؤال المركزي: وماذا بعد؟.

"الجماعة" شجعت "الجهاد"

المراجعات التي أرست الجماعة الإسلامية قواعدها، فتحت الباب واسعا أمام قيادات تنظيم الجهاد لتراجع هي الأخرى منطلقاتها نحو التغيير، خاصة فيما يتصل باستخدام القوة والعنف كأداة رئيسية للتغيير، وتابعنا الخطوط العامة للوثيقة التي أعدها "سيد إمام عبد العزيز الشريف" القيادي الجهادي بعنوان "ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم"، وهي تتحدث بشكل رئيسي عن بعض أنواع من القتل على الجنسية أو اللون أو المذهب، وقتل من لا يجوز قتله من المسلمين وغير المسلمين، والإسراف في الاحتجاج بمسألة التترس لتوسيع دائرة القتل واستحلال أموال المعصومين وتخريب الممتلكات، فهذه أشكال من العدوان المنهي عنه.

ودعَم مراجعات "سيد إمام الشريف" القيادي في الجماعة الإسلامية والذي يحظى باحترام داخل الأوساط الجهادية، المقدم "عبود الزمر" وابن عمه "طارق الزمر"، اللذان أصدرا بيانا بعنوان "مبادرات الجهاد نحو غد أفضل"، وكان هو البيان الأول الذي يصدر بتوقيعهما، كما أن قيادي تنظيم طلائع الفتح "أحمد حسين عجيزة" أيد مبادرة "سيد إمام الشريف".

ومن ثم، فنحن أمام إعادة تشكل للتيار الجهادي الذي يبدو أمامنا ظاهرة اجتماعية في حالة تحول، والوجه الجديد لهذا التيار يتخذ الطابع الدعوي التربوي بعيدا عن العنف والمواجهة مع نظمه السياسية، والمجتمع الذي يعيش فيه.

فكر يحمل عامل فنائه

الدلالة الأساسية للتحولات التي يشهدها التيار الجهادي بوجهيه (الجماعة الإسلامية والجهاد) تتمثل في أن العنف داخل المجتمعات الإسلامية – كأداة للتغيير – يبدو حاملاً لبذور تناقض تحمل في داخله عامل فنائه، فكما قال ابن خلدون في مقدمته: "إن أغلب الحركات التي تبنت التغيير عن طريق الخروج على الحكام لم يقدّر لها النجاح، وكانت عاملاً لإثارة الفتنة في الأمة"، وهو ما يبدو أحد القوانين الاجتماعية لنظام الاجتماع الإسلامي، وربما يكون هذا هو السبب الذي جعل الفقه السني يغلّب وحدة الأمة واستقرارها على الجنوح للتغيير المظنون الذي لا يمتلك أسباب حسم الصراع وإنجازه مع السلطة الحاكمة التي تفتقد الشرعية.

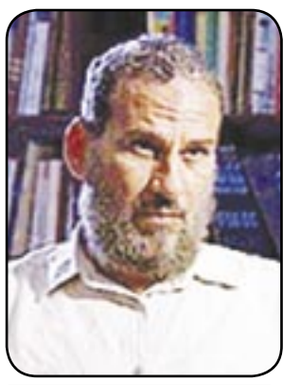

د.كمال حبيب

حركات تتشكل من جديد

تشير المراجعات التي قام بها التيار الجهادي إلى أن العنف ليس مشروعا أصيلاً ولا مكونا رئيسياً في أفكار الجماعات الإسلامية وإنما هي استجابة للحظة تاريخية معينة متصلة بالواقع الذي تتحرك فيه هذه الجماعات ، وبشكل عام فإن عنف الدولة الحديثة (دولة ما بعد الاستعمار) في مواجهة مجتمعاتها ولد ردود فعل معينة من قبل هذه الجماعات ، ولكن مع إدراك هذه الجماعات للواقع الذي تواجهه مجتمعاتها وحساسيته فإنها تعيد بناء هوية جديدة لها محورها «الانتقال من فقه المواجهة والضرورة والاستثناء إلى فقه الجمهور والعامة أو فقه المعاش» ، وفي الواقع فإن العنف هو تعبير عن أسلوب للتعامل مع الواقع ، ومن ثم فلم يكن العنف قاصراً على الجماعات الإسلامية التي تبنته ولكن التيارات اليسارية في أمريكا تبنت العنف كأداة لتغيير الدولة الأمريكية ذات الطابع الإمبريالي وكانت هناك جماعات متعددة تتبنى رؤية تغيير شاملة ، كما أن الجيش الجمهوري الأيرلندي تبنى العنف في مواجهة سيطرة الإنجليز البروتستانت على أيرلندا الشمالية وتبنت بعض الجماعات الثورية العربية العنف أيضاً خاصة فيما يتصل بالقضية الفلسطينية ، ومع التحول الجديد لهذه الجماعات فإنها عدلت من نظرية المعرفة القديمة لديها وأخذت تؤسس لنظرية معرفة جديدة في الكتب التي أصدرتها " الجماعة الإسلامية " وهي : مبادرة وقف العنف رؤية واقعية ونظرة شرعية وحرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين والنصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين وتسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء وما تلاها من كتب أخرى ، وهذه الكتب تؤسس لهوية جديدة منطلقة من نظرية معرفة جديدة تأخذ في الاعتبار موازنات فقه الواقع وأولوياته ، وتقيم لمعيار القدرة والقوة وزنه في القيام بالتكاليف الشرعية خاصة ما يتصل منها بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، كما تأخذ في الاعتبار المآلات والمقاصد وتقدير المصالح والمفاسد وهي أمور لم تكن تراعيها من قبل أو تأخذها في الحسبان.

إذن نحن أمام حركات اجتماعية بالمعنى السوسيولوجي للكلمة وهذه الحركات الاجتماعية تتطور في جدلها مع واقعها بحيث لا تأخذ نمطا حركيا ثابتاً بل تجتهد في استجابتها للواقع الذي تواجهه لاكتشاف هويتها وبناء وجهها الجديد بما يتلاءم مع التحديات التي تواجهها.

ولذلك، حين يأتي من يسألني عن تنظيم الجهاد أو الجماعة الإسلامية بالمعنى القديم لهما، أقول له: إننا بصدد حركات تعيد تشكيل هويتها من جديد، ومن ثم فالأسئلة القديمة المألوفة عن ظواهر جديدة بحاجة إلى إعادة النظر فيها.

فتنظيم الجهاد القديم – مثلاً – لم يعد له وجود قائم اليوم، ذلك لأنه انضم إلى تنظيم القاعدة بعد إعلان الجبهة العالمية لقتال اليهود والصليبيين، في فبراير عام 1998م، بشكل نهائي، وأصبح له اسم جديد هو "تنظيم قاعدة الجهاد"، وجميع من التقيتهم من قيادات تنظيم الجهاد ممن أفرج عنهم يرون أن العنف واستخدام القوة وسيلة لا تناسب الوضع المصري، وهم يرون أن أفكارهم وعقائدهم تجاه النظام السياسي هي ملك لهم، ولكن ما يتصل بالنظام العام والتعايش مع الخلق والناس يلتزمون فيه بقواعد المعاش وحفظ الاستقرار للناس وللمجتمع، وفي التحليل النهائي الالتزام بقواعد القانون والأخلاق وحفظ مادة الجماعة ووحدتها.

كما أن الجماعة الإسلامية في طورها الجديد بعد المراجعات لم تعد تلك الجماعة القديمة قبل المراجعات، لقد أصبحت لها هوية جديدة أعلنتها بصراحة، وهي أنها انتقلت من جماعة تتبنى رؤية تغيير شاملة، إلى جماعة تتبنى الدعوة والتربية، وتبتعد حتى عن العمل السياسي.

كما أن الجماعة الإسلامية في هذا الموقف تصدر عن رأي واحد، رغم أن العديد من أعضائها وخاصة قياداتها كانت لهم رؤية مختلفة، ولكن قوة الجماعة وقدرتها على التأثير بين أعضائها جعلت هؤلاء جميعا ينزلون على رأي الجماعة، ويلتزمونه، ولم يقم أي أحد من أبناء الجماعة الإسلامية بحادث عنف واحد، بعد اكتمال المراجعات والتوافق عليها بين كل قياداتها في الداخل والخارج (عام 1999).

تنازع العولمية والمحلية

نقصد هنا بتنازع العولمية والمحلية أن التحولات التي تشهدها الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد بعد عشر سنوات من المراجعات تتجه لبناء قطب محلي ذي طابع مصري، يأخذ في الاعتبار الجماعة التي يعيش بينها، ويقدر الظروف التي تواجهها هذه الجماعة، ويقدم أولوية التعايش على النزاع، والاندماج على المفاصلة، واستصحاب أصل الإسلام للناس على بناء قواعد لتعريف من هو المسلم، ومن ثم استثناء قطاع من هذه الجماعة من الدخول في الملة والشهادة له بالإسلام، والدخول من بعد في قواعد التكفير والحكم على الناس، بمقتضى رؤية فرعية خاصة، تقسم الجماعة وتفتت وحدتها من منظور عقدي خاص.

بينما أهل السنة والجماعة – كتعبير عن التيار الرئيسي للجماعة وللأمة المسلمة – كانت تسعى لإدخال الناس في مفهوم الإسلام، وبناء أكبر تحالف ممكن من الموحدين والمسلمين، وكان علماء أهل السنة ومجتهدوها يجتهدون للأمة وليس في مواجهتها، ولم يكن أحد منهم يكفر أحدا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله.

فتيار المحلية الذي تعبر عنه الجماعة الإسلامية والجهاد في طبعتهما الجديدة لم يعد مطروحا في فكره "العدو القريب أو البعيد"، وإنما أولوية الجماعة ووحدتها واستقرارها، ولم يعد ثمة عدو إلا ما يداخل النفس والعقل من أفكار تنازع الجماعة والأمة وحدتها واستقرارها وهويتها.

على الجانب الآخر هناك تيار العولمية الذي يتبنى قتال اليهود والصليبيين، باعتبار أن هناك معركة تشنها هذه القوى على الأمة، ويمثل هذا التيار العولمي "تنظيم القاعدة"، وحيث إن هذا التيار لم يحسم بعد موقفه الفكري والحركي من اعتبار العدو البعيد هو الأولى بالمواجهة، فإنه يدخل أيضا العدو القريب (وهي السلطات القائمة في الدول الإسلامية) في دائرة الصراع، وحيث إن التيار المحلي يغلب وحدة الجماعة الداخلية، فإنه من منظور التيار العولمي يحرمه من مساحة كان يتحرك فيها من أجل تحقيق أهدافه، كما أنه يسحب البساط من تحت قدمه كمعبر عن آمال الأمة وطموحاتها في التغيير الداخلي ومقاومة العدو الخارجي معا.

ولأن من يؤسسون لتيار المحلية الجديد كانوا شركاء لتيار العولمية في المسيرة الجهادية، فإن هناك حساسية بين التيارين تبدت في البيانات التي أصدرها ما أطلق على نفسه "تنظيم القاعدة في أرض الكنانة"، وأول بيان يصدر تحت هذه اللافتة ويؤسس لها ناقش المراجعات التي أنجزها "سيد إمام الشريف" ونازع في أنها تمت تحت ضغوط، وأنها لم تخرج بعد للعلن، وأن هناك خطة من جانب أجهزة الأمن المصرية للقضاء على الحركة الإسلامية، وهو ما يعكس حجم الانزعاج من جانب التيار العولمي (تنظيم القاعدة) من بناء تقاليد محلية جديدة تؤسس لها المراجعات.

ومن الواجب على تنظيم القاعدة أن يضع في حسبانه تقديرات المراجعين ويحترمها، فأهل مكة أدرى بشعابها، وليس معقولاً أن يفرض فصيلاً مهما كان حجمه وجهاده وإنجازاته خططه وتصوراته على كافة الحركات الإسلامية المحلية التي لها تقديرات تضع في حسبانها الجماعة التي تعيش بينها، وقيود النظم السياسية والقانونية، ولها هي الأخرى حساباتها وأولوياتها، فطاقة الأمة وحركاتها أوسع من أن تحتكرها رؤية واحدة أو خطة واحدة، وبدلا من التنازع بين هذه الطاقات، فإن الاحترام لرؤية كل فصيل هو السبيل الوحيد لتحول هذا التنازع إلى تكامل، ولتحول هذا الصراع إلى تفاهم وتقدير، ولتحول التناحر وتبادل الاتهامات إلى تفهم متبادل.

ومن ثم فبناء تقاليد محلية لتيار الجهاديين الجدد (الجماعة الإسلامية والجهاد) لا يهدد ولا يعتبر خطرا يفزع التيار العولمي، ويجعله يدخل في سياق صراعي معه، كما أن التيار المحلي لا يجب أن يدخل في سياق عولمي تمثله القوى المسيطرة على العالم فيما يعرف باسم الحرب على الإرهاب، بحيث يكون جزءا من هذا المحور، وعلى كل فصيل أن يبني تقاليده بحيث لا تكون متماسة مع خطط للمواجهة مع أي فصيل إسلامي آخر.

المراجعات نسق إسلامي

إن المراجعات التي أرستها الجماعة الإسلامية، وتلك التي أنجزها تنظيم الجهاد تعود إلى طبيعة النسق التشريعي الإسلامي، والذي يجعل من الاجتهاد أداة حركية لا تصادر على اجتهاد المجتهد، فالقواعد الأصولية تقول: إن اجتهاد المجتهد لا يلزم المجتهد الآخر، كما أن الاجتهاد القديم للمجتهد لا يمنعه من إحداث اجتهاد جديد، إذا وجد المبرر لذلك، ومن ثم فالاجتهاد هو عملية دائمة لا تتوقف ولا تموت أبدا.

واجتهاد الجماعة الإسلامية والجهاد، هو اجتهاد في تقدير الواقع ومناطات تطبيق الأحكام وعللها، وقياس الواجب (الحكم الشرعي) على ما يناسبه من الواقع كما يقول ابن القيم: "إعطاء الواجب حقه من الواقع، وإعطاء الواقع حقه من الواجب".

ومن ثم فهناك عملية دينامية ذات طابع جدلي بين الواجب والواقع، يكتشف المجتهدون من خلالها عملية التغيير وتجديد الاجتهاد، ومن ثم فالمراجعات داخلة في السياق العام للفكرة الإسلامية، وطبيعة العملية الاجتهادية، بصرف النظر عن دقائق تفصيلاتها.

والقراءة الجديدة للواقع هي التي استدعت قراءة جديدة للأحكام الشرعية، خاصة وأن المساحة التي جرى الاجتهاد فيها هي من الفقه السياسي الذي يمثل الواقع وقراءته أحد أهم المداخل لبناء أحكام جديدة لمواجهته، فالفقه السياسي الذي مثلت المراجعات جزءا من جوهره الاجتهاد أحد مداخلها المهمة، وقراءة الواقع وإعادة فهمه وتقديره له الأولوية في فهم النصوص على عكس الاجتهادات الفقهية، فإن بناء الحكم الشرعي يكون النص فيه هو الحاكم بشكل رئيسي.

إن قضايا تغيير المجتمعات والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيها والخروج على الحكام وطرق التغيير ووسائله هي من قضايا الفقه السياسي التي يكون الواقع والاجتهاد مدخلين رئيسيين لبناء الأحكام المتعلقة بهما.

هل من مراجعات علمانية وحكومية؟!

المراجعات بعد عشر سنوات من فتح أبوابها كانت بلا شك عملاً إيجابيا ومهماً، فقد فتحت الباب واسعا للحديث عن المراجعات على الجانب الآخر من التيارات العلمانية الغالية والمتطرفة في علاقتها بالتيار الإسلامي كتيار وطني ربما يكون قد أخطأ في بعض خياراته، لكنه لا يشكك أحد في وطنيته ونزاهته.

وفتحت المراجعات أيضا الباب واسعا للحديث عن المراجعات على جانب السلطة السياسية المستبدة، التي لا تريد أن تفتح ثغرة في الأفق لفتح باب للأمل بالتغيير وبمستقبل أفضل.

كما فتحت أيضا المراجعات الباب واسعا لمراجعات الإسلاميين في علاقتهم ببعضهم البعض، وفتح الباب واسعا للحوار حولها، وبناء تقاليد للتفاهم والتعاون.

المراجعات بعد عشر سنوات أثبتت قوتها وفعاليتها، فلم يقم أحد من التيارات الكبرى الجهادية بأعمال عنف، صحيح هناك شبكات صغيرة مارست العنف كما في سيناء أو الأزهر وغيرها، ولكن التيار الرئيسي المراجع هو السائد، ولو قدر له في ظل أجواء صحية أن يتمالك عافيته لاستطاع استيعاب تيارات العنف، وبناء تقاليد حقيقية لمشاركة الإسلاميين في بناء مجتمعاتهم ونظمهم السياسية.

مفكر اسلامي